الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية

جهود الكسائي في مدرسة الكوفة نظرية العامل أنموذجا

دراسة وصفية تحليلية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

خديجة عيمر

إشراف الأستاذة:

حكيمة طايل

لجنة المناقشة:

1-أ/ عيسى شاغة	**جامعة البويرة**	**رئيسا**
2-أ/ حكيمة طايل	**جامعة البويرة**	**مشرفا ومقررا**
3-أ/ زهية الوناس	**جامعة البويرة**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية :

2022-2021م

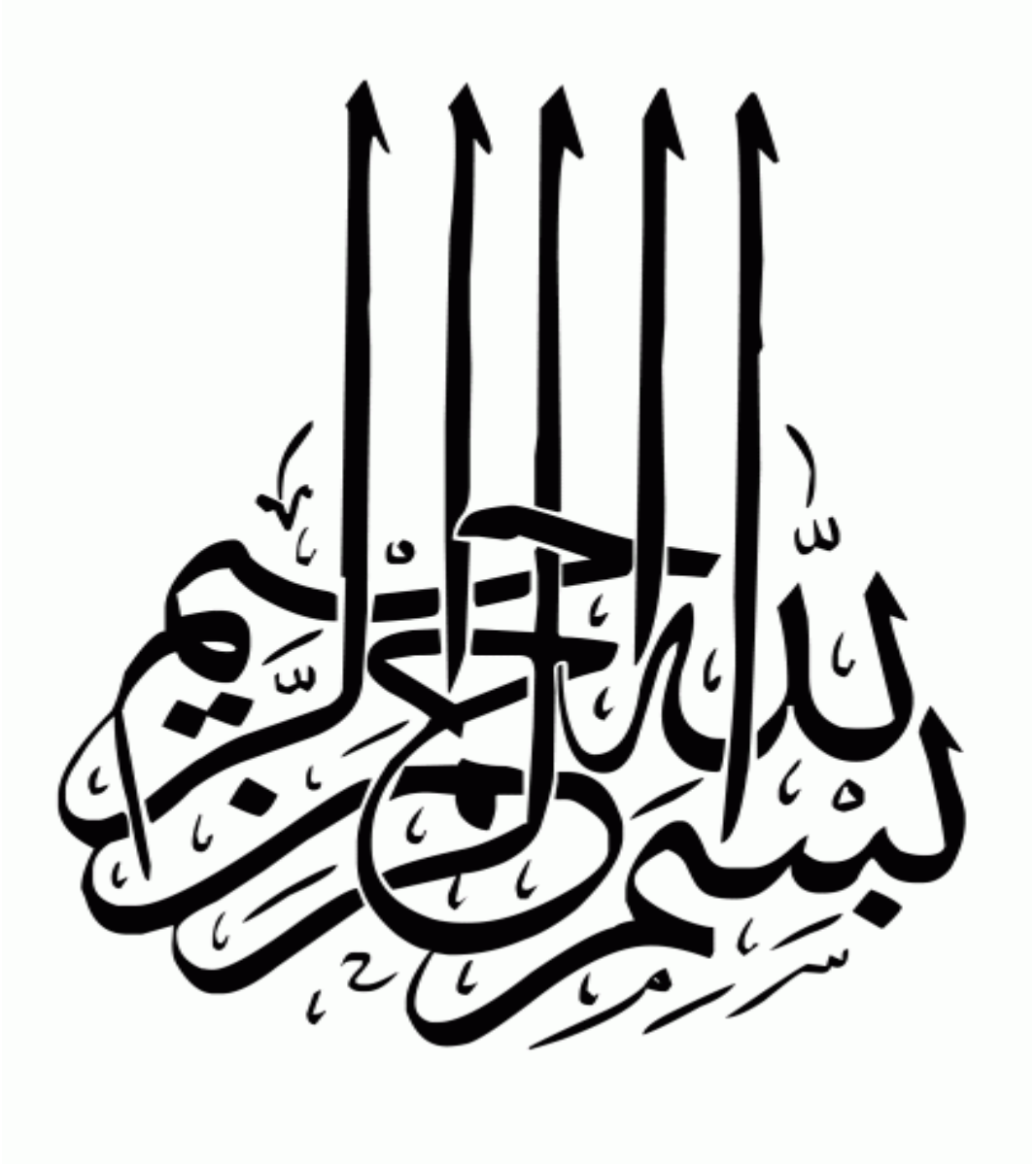

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم تعملون "

سورة التوبة الآية : 104

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى

إلى روح أستاذي الغالي مقداد حوالم رحمه الله وأسكنه الله فسيح جناته

إلى روح والدي رحمه الله وجعله من أهل الجنة

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى العائلة والأصدقاء

rawpixel

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر لقوله تعالى

(لئن شكرتم لأزيدنكم)

وأفضل صلوات الله على نبيه المختار وحبيبنا محمد

على آله وصحبه أجمعين، وأما بعد:

فلا يسعنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة الزملاء

والأساتذة وبالأخص إلى أستاذتي المشرفة حكيمة طايل

التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها القيمة.

rawpixel

إن اللغة العربية معجزة الله اختص بها العرب دون سائر شعوب الأرض لتكون وعاء لكتابه الكريم، وللحفاظ على هذه اللغة من التحريف والضياع كان لا بد من ابتكار علم يحميها من اللحن الذي ظهر فيها، وهذا العلم هو النحو.

يعد النحو العربي وسيلة أولية للعناية بلغة القرآن الكريم وما يتعلق به من دراسات، وإيجاد الضوابط التي تعصم اللاحنين من الخطأ، وكان يعرف قديما بعلم العربية، وهو مصطلح دال على القواعد التي تحكم كلام العرب من إعراب وغيره، ولقد اختلفت الدراسات حوله من مدرسة إلى أخرى ابتداء من البصرة ثم الكوفة وبعدها بغداد فالأندلس، انتهاء بمصر والشام، وبدورها تعددت مشارب العلماء في الدراسة فيها، وكون النحو له أهمية بالغة في الدراسات العربية فقد نال حظا وافرا من الأبحاث قديما خاصة عند الكوفيين والبصريين ومن طرف البصريين نجد الخليل وسيبويه، ومن طرف الكوفيين نجد الكسائي الذي كان زعيم الطبقة الكوفية الثانية، حيث اعتزم الكوفيون تنظيم نحوهم على نمط خاص لا يسلكون فيه سبيل البصريين، فنشأت الكوفة بمنهج الرواية والنقل بالاعتماد على السماع والتوسع فيه، عكس البصريون الذين اعتمدوا على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان، وقد كان الكسائي يخرج إلى البوادي ليسمع من الأعراب مشافهة ويدون كل ما يسمع ولا يعود حتى ينفذ خمسة عشر قنينة حبر، فهو اتخذ القراءات مصدرا مهما في مسلكه في النحو واللغة وفي منهجه وقياسه وخلافاته مع البصريين باعتباره أحد القراء السبعة.

ولعل أبرز القضايا النحوية التي أخذت اهتماما واسعا بين البصرة والكوفة هي نظرية العامل، فكانت من أهم الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل –في نظرهم– طالب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، فنظرية العامل تعد الفكرة الأساسية في النحو العربي، وفي ضوئها وضعت

المؤلفات النحوية منذ سيبويه الى عصرنا هذا ، وما شذّ عنها إلى نقر قليل من النحاة ، فالعامل النحوي له أهمية كبيرة بالنسبة للغة العربية و معلمها و متعلمها لكونه الأساس الذي يقوم عليه الإعراب، وهو الذي يوجه المتكلم إلى التعبير الصحيح عن المعاني التي يريد ابرازها بألفاظ مضبوطة.

لقد شاعت قضايا خلافية قديمة بين النحاة في مدينتي البصرة و الكوفة ، حيث بذل بعض علماء اللغة العربية من القدماء والمتأخرين جهده في محاولة الجمع بين هاتين المدرستين ، وخاصة في مواضع النحو الذي اختلفا فيه ، فألفو بعض الكتب الذي سجل فيه قضية الاختلاف من القدماء.

أما عن السبب الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع هو ميلي الخاص إلى الموضوعات اللغوية العامة، ومن هذا المنطلق بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض وبصفة أكثر تفصيلا سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية:

- ماهي جهود الكسائي في مدرسة الكوفة ؟
- ماهي نظرية العامل ؟ أي نشأتها ومفهومها ؟ وماهي قوانينها المتحكمة فيها ؟

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية، وللوصول إلى الأهداف المنوطة من هذه الدراسة، وزعت مادة البحث على فصلين، افتتحتها بمقدمة تعطي القارئ صورة عن البحث وقيمته وطريقة سيره، أما الفصل الأول المعنون ب : النحو العربي ومدرسة الكوفة، فجعلته في مبحثين، المبحث الأول تناولت فيه مفهوم المدرسة والمدرسة النحوية ومفهوم النحو ونشأته، ودوافعه وواضع علم النحو، أما المبحث الثاني تطرقت فيه إلى مفهوم الكوفة ومدرسة الكوفة، وطبقاتها ومصادرها، والمنهج الذي سلكته، ومصطلحات الكوفيين.

أما الفصل الثاني المعنون ب : الكسائي ونظرية العامل، وكان في ثلاثة مباحث، المبحث الأول : خصص للتعريف بالكسائي تناولت فيه نبذة عنه وذكرت شيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته ومنهجه، وآراء العلماء حوله، أما المبحث الثاني: تحدثت عن نظرية العامل حيث ذكرت مفهوم العامل وأنواعه وآراء النحاة في

العامل، ونظرية العامل بين الرفض والقبول، وقوانين العاملية، ورأي الكسائي في العوامل، أما المبحث الثالث : فتناولت فيه الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وأسبابه، وأهم المسائل الخلافية بينهما.

ثم ألحقت هذين الفصلين بخاتمة انطوت تحتها جملة من النتائج التي اتضحت لي في أثناء الدراسة والتحليل.

وقد اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بجمع مادة البحث وشرحها وتحليلها والتدليل عليها.

ولقد رجعنا عند إعداد هذا البحث إلى جملة من المصادر والمراجع منها :

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لممد الطنطاوي.
- الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم محمد الأسعد.
- دروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي.
- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا لوليد عاطف الأنصاري .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحمد الله على توفيقه ولطفه، ثم الشكر الجزيل للأستاذة المشرفة حكيمة طايل التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها وملاحظاتها التي كانت عونا لي في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول

النحو العربي ومدرسة الكوفة

المبحث الأول : مفاهيم نظرية

المبحث الثاني:المدرسة الكوفية النحوية

المبحث الأول : مفاهيم نظرية

المطلب الأول : مفهوم المدرسة لغة واصطلاحا

أ) لغة :

جاء في لسان العرب : " دَرَسَ الكتابَ يَدْرُسُهُ دَرْسًا ودِراسةً ودَارَسَهُ، من ذلك كأنه عانده حتى انقاد لحفظه، وقد قرئ بهما: وليقولوا دَرَسْتَ، وليقولوا دَارَسْتَ، وقيل : دَرَسْتَقَرَأْتَ كتب أهل الكتاب : ودَارَسْتَ : ذَاكَرْتَهُمْ، وقرئ : دَرَسَتْ ودَرُسَتْ أي هذه الأخبار قد عفت وامَّحَتْ، ودَرُسَتْ أشد مبالغة"[1].

وجاء في المعجم الوسيط : "دَرَسَ يَدْرُسُ دَرْسًا والكتاب ونحوه دَرْسًا ودِرَاسَةً وأقبل عليه ليحفظه ويفهمه، دَرسَ الكتاب ونحوه درسه والمدَّرس كثير الدرس والتلاوة في الكتاب والمِدْرَس الموضع الذي يُدرس فيه ج : مدارس والمدرسة مكان الدرس والتعليم "[2].

يتضح لنا من خلال هذين التعريفين أن دَرَسَ تحمل عدة معاني فهي تعني القراءة والمكان الذي يدرس فيه الى غير ذلك من المعاني .

ب) اصطلاحا :

يعني مصطلح مدرسة " وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو ولابد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة و يحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذي يقتفون خطاه، ويتبنون منهجه ويعملون على تطويره والدفاع عنه، فاستمرار النظرية – أو المنهج– ودوامها عبر

[1]– ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، م5، ط4، بيروت، لبنان ، مادة (دَرَسَ) .

[2]– مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص 279–280 .

السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم،أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين ". [1]ومن خلال هذا التعريف نستخلص الشروط التي يجب توفرها في بناء المدرسة ويمكن تلخيصها فيمايلي :

- وجود جماعة من النحاة يربطهم منهج واحد.
- أن يكون للمدرسة رائد ومؤسس يقودها.
- وجود تابعيين لهذا الرائد يتبنون منهجه ويعملون على تطويره.
- وجود مؤلفات لهذه المدرسة، كما يشترط فيها الاستمرارية.

كما نجد بعض التوافق بين التعريف اللغوي والاصطلاحي حيث أنهما يلتقيان في معنى المكان، فالمدرسة في اللغة تعني المكان الذي يدرس فيه، كما أنها تعني في الاصطلاح المكان الذي تتحد فيه جماعة من الدارسين تحت لواء واحد وهذا ما بيناه سابقا .

المطلب الثاني : مفهوم المدرسة النحوية

المدارس النحوية " مصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي اختلفت مناهجها في بعض المسائل النحوية الفرعية وارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي معين، فكانت هناك مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة و مدرسة بغداد وغير ذلك "[2].

[1]– عمر أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1978، ص 90.

[2]– فوزي فهيم حسين، **المدرسة النحوية العربية القديمة**، http://www.diwanalarab.com، الأحد 5 ديسمبر 2010، تاريخ الزيارة: 20-01-2022، الساعة 21:29.

ولقد عرف مصطلح المدرسة النحوية اختلافات كثيرة بين الدارسين، فالدرس النحوي ظهر في أقطار مختلفة من البلاد العربية مما نتج عنه تعدد الأفكار والرؤى وذلك حسب تعدد هذه الأقطار وقد مس هذا التعدد الدرس النحوي فحاول الدارسون أن يؤسسوا مدارس مختلفة تضم هذا التعدد.

المطلب الثالث : مفهوم النحو

أ) لغة :ورد في معجم العين في باب النون ومادة (نَحَا) : "النحو القصد، نحوتُ نحوه، أي قَصَدْتُ قَصْدَهُ، وبلغنا أنَّ أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس : النحو نحو هذا فَسُمِّيَ النحو، ويُجْمَعُ على الأنحاء"[1].

وورد في مقاييس اللغة : "النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد نحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به"[2].

نستنتج من خلال هذين التعريفيين اللغويين أن أظهر معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هو القصد.

ب)اصطلاحا: عرف النحو في كتاب الخصائص لابن جني أنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطبق بها، وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنهارد به إليها"[3].

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، م4، ط1، بيروت، 2003، مادة (نَحَا).

[2]– ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، م5، د. ط، د ت، بيروت، لبنان، مادة(نَحَى ونَحَا).

[3]– ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ط4، د ت، مصر، ص34.

وفي مقام آخر عرفه الجرجاني بأنه:" علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده"[1].

وعرَّفه ابن عصفور بأنَّه:" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[2].

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أنَّ النحو هو علم يُعرف به صحيح الكلام من فساده، مستنبط بالقياس والاستقرار من كلام العرب، والغاية من دراسته فهم بناء الجملة وتحليله تحليلا لغويا يكشف عن أجزاءها.

المطلب الرابع: نشأة النحو

نشأت اللغة العربية في أحضان شبه الجزيرة العربية صافية، وخالية من كل خطأ، فلم يكن العرب حينها بحاجة لاستعمال الفكر للتحدث بها بل يستعملونها بعفوية وسليقة، لأنه لم يكن لهم اختلاط كبير بالشعوب الأخرى وهذا ما سهّل لهم الحفاظ على سلامة لغتهم وخلوها من الشوائب، ولما نزل القرآن الكريم كان لزامًا على العرب الاختلاط بالأمم الأخرى بدافع نشر الرسالة المحمدية وتعاليم الدين الاسلامي، ونتيجة هذا الاختلاط بدأ اللحن يشوب اللغة العربية شيئا فشيئا حتى عمَّ ألفاظها ومعانيها.

ولقد بدأ ظهور اللحن في الإعراب وأواخر الكلمات التي تختلف المعاني باختلافها ثم امتدَّ إلى الصيغ والأبنية ومن أمثلة النوعين قال الياقوت:" مرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون

[1]- علي بن محمد الشريف الجرجائي، **التعريفات**، مكتبة بيروت، د ط، لبنان، 1985، ص 259-260.

[2]- علي أبو المكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص23.

الرمي، فقرعهم فقالوا، إنا قوم متعلمين فأعرض مغضبا وقال والله لخطئكم في لسانكم أشد عليَّ من خطئكم في الرمي"[1].

لكن بعد ذلك انتشر اللحن عند العرب وشمل معظم كلامهم ووصل الأمر بهم حتى لحنوا في القرآن الكريم الذي يعتبر رمزا من رموز اللغة العربية، وهذا ما أدى بالعرب إلى البحث عن حل لهذه الظاهرة فوضعوا قواعد يتَّبعها العربي وغيره للحفاظ غلى كلامهم الفصيح وعلى كتابهم المقدِّس وصونه من تفشي هذه الظاهرة الخطيرة فيه، فوضعوا علما لذلك وهو علم النحو للحد من هذه الظاهرة ، كما بين لنا ذلك عوض أحمد القوزي في قوله عن سبب وضع العرب للقواعد النحوية وهو: " ينبغي أن تكون بمثابة رد الفعل المباشر لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن ولن يأتي ذلك إلابوضع ضوابط عملية تحفظ عليهم نصوصهم لتسهِّل على من لم يكن متمكنا في العربية قراءته"[2].

ويقول ابن قتيبة: " سمع أعرابي مؤذنا يقول أشهد أن محمدا رسول الله بنصب رسول، فقال، ويحك! يفعل ماذا!....."[3] وطلب أعرابي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقرئه قارئ شيئا من القرآن فأقرأه رجل سورة " براءة" وقال: " أن الله بريء من المشركين ورسوله" بجر رسوله، فقال الأعرابي : " أو قد برئ الله من رسوله"[4] فاللحن كما نرى من هذه الأقوال يؤدي إلى أخطاء وخيمة، تخل بالمعنى بأكمله وهذا خطر كبير في حق اللغة العربية والقرآن الكريم خصوصا.

[1]- ظبية سعيد السليطي، **تدريس النحو الغربي في ضوء الاتجاهات الحديثة**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة 2002، ص18.

[2]- عوض محمد القوزي، **المصطلح النحوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص32.

[3]- الشيخ محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، ط2، د ت، القاهرة، ص 17.

[4]- ظبية سعيد السليطي، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الخامس: دوافع نشأة النحو

أولا: الدافع الديني

على مر العصور دأب المسلمون على حفظ القرآن الكريم و الحفاظ على القراءة السليمة له وبخاصة بعد شيوع اللحن على الألسن بسبب كثرة الموالي الذين وفدوا إلى الأمصار الإسلامية بعد الفتوحات، وهذا ما جعل أبو أسود الدؤلي يضع النقاط على المصحف، فقد اختار كاتبا وأمره أن يأخذ صبغًا يخالفون المراد وقال له: " إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فأجعل النقطة من تحت الحرف"[1].

أراد أبو الأسود من قوله هذا وضع حركات يميز فيها القارئ بين الفتحة، وذلك بوضع نقطة فوق الحرف، والضمة وذلك بوضع نقطة في وسط الحرف، والكسرة بوضع النقطة تحت الحرف، إذن النحو نشأ من اجل فهم القرآن.

ثانيا: الدافع القومي

كان العرب يعتز بلغته اعتزازًا كبيرا، فخشي عليه فسادها خاصة بغد الفتوحات الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس، وإحساس الشعوب المستعربة أنها بحاجة إلى من يرسم لها أوضاع اللغة العربية في قواعدها من إعراب وتصريف حتى تتمثلها تمثلا واضحا[2].

[1]– محمد بن اسحاق القديم، **الفهرست**، تح: مصطفى الشومي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1985، ص 91.
[2]– خضر موسى محمد، **النحو والنحاة**، عالم الكتب بيروت، ط 1، 2003، ص 11.

ثالثا: الدافع الاجتماعي

لم يستطع الأعاجم من تسلم المناصب في الدولة والسبب في ذلك لسانهم، فحرصوا على تعلم العربية حتى يستطيعوا الاندماج في المجتمع الجديد وقد ساعدهم في ذلك نحاة الطبقة الأولى كأبي الأسود وعنبسة الفيل، حيث وضعوا منهج تعليمي يساعد من أراد تعلم العربية، وبهذا كانوا فرسان النحو العربي وحاملي لوائه لقرون إلى جانب أبي إسحاق الحضرمي، وسيبويه وغيرهم[1].

رابعا: دافع رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية

كان ذلك بفضل ما أحدثه الإسلام من تطور حضاري، فاستطاع العقل الإسلامي أن يبدع ويطور لغته، أي نمو الطاقة الذهنية العربية ورقيها، فعملت على رصد الظواهر اللغوية وتستحيل الرسوم النحوية التي كانت أساسًا راسخًا لنشوء علم النحو وقواعده[2].

هذه الدوافع المتشابكة دفعت القدماء دفعًا إلى التفكير في وضع النحو، وكان فضل السبق للعراق حيث يقول أحمد أمين: " ولم يكن بالحجاز ولا غيره من الأمصار شيء يذكر من اللغة والنحو بجانب ما في العراق"[3].

فخاصية هذا البلد (العراق) أنه موطن للنشاط العلمي ففيه نشأت العلوم العربية،إلى جانب ذلك أنه يتكون من تركيبة بشرية تجمع الكثير من الأجناس، ومن هذا القول تبين الاختلاف في أول من وضع النحاة.

[1]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، ج 1، ط 6، القاهرة، 1989، ص 12.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

[3]- أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، دار الكتب العربي، ط 10، د ت، بيروت، ص 278.

المطلب السادس: واضع علم النحو

اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو أسود الدؤلي وقال آخرون: نصر بن عاصم الليثي، وقال آخرون :عبد الرحمان بن هرمز وأكثر الناس علي بن أسود الدؤلي وأما من نسبه إلى الأسود الدؤلي فهم كثيرون، قال محمد بن سلام الجمحي: " وكان أوَّل من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"[1]. وفي رواية اخرى: " أن إبنة أبي الأسود الدؤلي رفعت وجهها وتأملت بهجة النجوم وحسنها، ثم قالت: (ما أحسن السماء ؟) على صورة الاستفهام فقال لها: يا بنيَّتي " نجومها فقالت: إنما أردت التعجب فقال: قولي: ما أحسن السماء وافتحي فاك"[2].

ولم يتوقف النحو عند أبي الأسود بل تطوَّر وظهر بعده نحاة كثر ساروا على نهجه وطوَّروا بعض قضايا النحو، من بينهم أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمرو الثقفي... وقد اهتموا بالقياس والتعليل ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي،وقد امتاز بعقلية جبَّارة، ومبتكرة وفضله على علم النحو كبير إذ هو الذي دقَّق في مسائله، ووسَّع فيها بما فيه الكفاية، وهو الذي بسَّط النحو وعلَّل مسائله، ثم جاء بعده تلميذه سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر، الذي كان من أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو من خلال مؤلفه الذي سماه الكتاب الذي قال فيه الجاحظ: " لم يكتب الناس في النحو كتابا بأمثله وجميع كتب الناس عيال عليه..."، ففي هذا القول يؤكد الجاحظ مدى أهمية كتاب سيبويه وما قدَّمه للنحو ففي رأيه لا يوجد لمثله إذا اعتبر باقي الكتب جميعا في النحو لا تقاس بكتابه ولا تضاهيه.

---

[1]– ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، تح: أبو فهد محمود محمد شاكر، دار مدني، د ط، جدة، 1980، ص 12.

[2]– أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 05.

المبحث الثاني: المدرسة الكوفية النحوية

المطلب الأول: مفهوم الكوفة

الكوفة بالضَّم: " المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق سماها قوم خذ العذراء، وسميت الكوفة لاستدارها أخذًا عن قول العرب: رأيت كُوفَانًاوكَوْفَانًا بضمِّ الكاف وفتحها للرَّملة المستديرة، وقيل: سميت الكوفةُ كوفة لاجتماع الناس بها من قولهم: قد تَكَوَّفَ الرمل... وقيل: سميت كوفة لأنها قطعة من البلاد، قد أعطيت فلانًا كيفة أي قطعة"[1]، ولم تكن معروفة بهذا الاسم قبل تمصيرها، فقد مصرت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة التي مصرت فيها البصرة في العام السابع عشر هجري، وقيل بعهدها بعام أو عامين.

المطلب الثاني: مدرسة الكوفة

يرى كثير من الباحثين أن المدرسة الكوفية تأخرت في النشأة عن المدرسة البصرية بنحو قرن من الزمن، فقد نشأت بعدما درس الكوفيون على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وأخذوا عنه، وبذلك قد صنعوا لأنفسهم منهجا جديدا وأخذوه عن البصرة نهجًا تامًا، وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبده الراجحي في قوله: "وللبصريين أثر في تلقي الكوفيين علوم اللغة، فكما كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرِّحال إلى حلقات الدرس فيها، ان بعض أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة، ويتصدر للتأسيس فيها، حركة

[1]– شهاب الدين الحموي، **معجم البلدان**، تح: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، م1، ط1، بيروت، 1990، ص558–559.

التواصل هذه كان لها أثر في تناقل الخبرات والأخبار فما يحدث في البصرة تجد صداه في الكوفة والعكس صحيح"[1].

لقد نشأ النحو في الكوفة نشأته في معظم الأمصار الإسلامية بعد نشوء العلوم الدينية وانتشارها على أيدي علماء القرآن وقراءاته، وقد اهتمت الكوفة منذ تأسيسها بالعلوم الدينية، حيث كان أغلب الأساتذة القائمون بالعلوم الدينية هم صحابة بعثهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة لتعليم أهلها القرآن.

نستنتج مما سبق أن الكوفة كانت مركزا من مراكز العلم كما كانت البصرة، وأن النحو نشأته الأولى في البصرة وترعرع في الكوفة التي كانت تهتم بالعلوم الدينية ممّا جعلها مقَرًّا لاستقطاب الوافدين الجدد في الديانة الإسلامية أمثال: الأندلسيين، حيث شغلت مكانًا واضحا في القرنيين الثاني والثالث.

المطلب الثالث: طبقات مدرسة الكوفة

جدول مبين لطبقات فريق الكوفة[2]:

[1]– عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، د ط، بيروت، 1980، ص 89.

[2]– الشيخ محمد الطنطاوي، مرجع سابق، ص69.

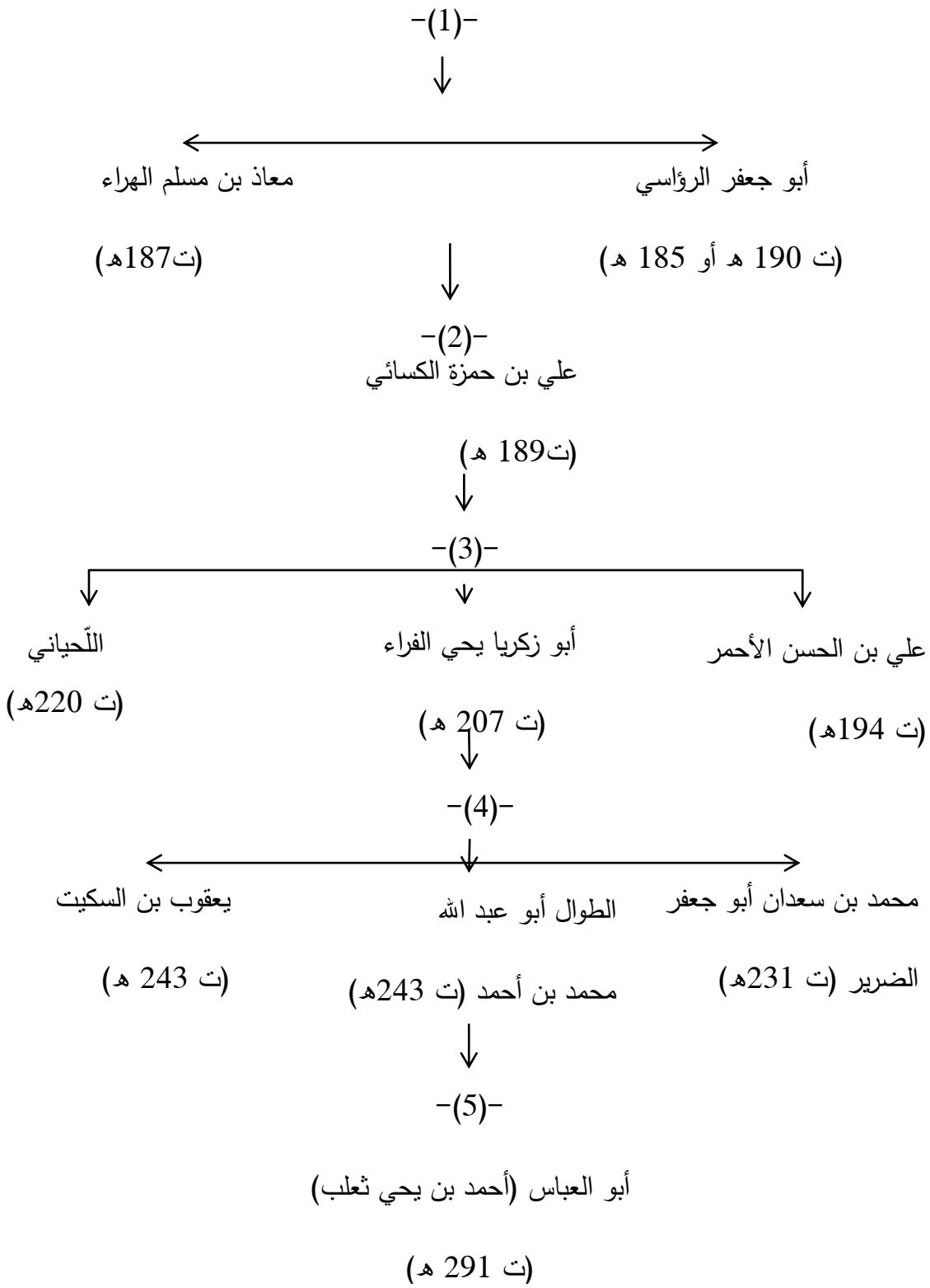
-(1)-
أبو جعفر الرؤاسي
(ت 190 هـ أو 185 هـ)
معاذ بن مسلم الهراء
(ت187هـ)
-(2)-
علي بن حمزة الكسائي
(ت189 هـ)
-(3)-
علي بن الحسن الأحمر
(ت 194هـ)
أبو زكريا يحي الفراء
(ت 207 هـ)
اللّحياني
(ت 220هـ)
-(4)-
محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير (ت 231هـ)
الطوال أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 243هـ)
يعقوب بن السكيت
(ت 243 هـ)
-(5)-
أبو العباس (أحمد بن يحي ثعلب)
(ت 291 هـ)

لقد استطاع علماء الكوفة أن يأخذوا النحو من البصرة وغيَّروا فيه، ونهجوا منهاجًا مستقلا في الدِّراسة مشكلين مذهبًا أو مدرسة نحوية استطاعت أن تثري الدرس النَّحوي، وتشكلت فيها خمس طبقات من النَّحويين نذكرها كالآتي:

أولا: الطبقة الأولى

شيخها أبو جعفر الرؤاسي ومن أهم علمائها معاذ بن مسلم الهراء.

1. أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي:

هو" مولى محمد بن كعب القرظبي، وهو ابن أخ معاذ الهرَّاء، ولقب بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة وورد البصرة فأخذ عن أبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر من علماء الطبقة الثانية البصرية ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع عمِّه الهرَّاء فتكونت بها الطبقة الأولى الكوفية، صنف كتبا عديدة، ويعد الرؤاسي بكتابه الفيصل أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو، روي أن الخليل بعث إلى الرؤاسي يطلب منه كتابه فأرسله إليه، توفي بالكوفة في عهد الرشيد ولم يذكر أحد سنة وفاته"[1].

2. معاذ الهراء:

هو" من علماء الطبقة الكوفية، وهو عمُّ الرؤاسي، ومولى محمد بن كعب القرظبي أيضا، لقب بالهرَّاء لأنه كان يبيع الثياب الهرويَّة وهي المنسوبة إلى بلدة" هراة" بخراسان، ذهب إلى البصرة وتلقى عن علمائها ثم رجع إلى الكوفة واشتغل مع ابن أخيه في النحو، أخذ عنه الكسائي والفرَّاء، اشتهر بولعه

[1]– عبد الكريم محمد الأسعد، **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، دار الشواق، ط1، رياض، السعودية، 1992، ص 55.

بالأبنية وغلب عليه الاشتغال بها حتى عدَّه السيوطي واضع علم الصرف، عُمِّر طويلا وتوفي في الكوفة في سنة 187هـ في خلافة الرشيد"[1].

ثانيا:الطبقة الثانية

وشيخ هذه الطبقة هو الكسائي

1/لكسائي:

هو علي بن حمزة الكسائي، ولد و نشأ في الكوفة، وتلقى علومه فيهاعلى يد أبي جعفر الرؤاسي و معاذ الهراء ثم قصد البصرة ليستزيد فيها علمًا، فسمع من الخليل بن أحمد، وأعجب به، وسأله عن مصدر علمه، فقال له: بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[2]، وكان الكسائي مقرئا قبل توجهه إلى اللغة والنحو، فقد تتلمذ في القراءة لحمزة، ثم استقل بقراءة خاصة، أصبحت من القراءات المشهورة، فكانت له حلقة يجلس فيها على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره والناس يسمعون ويضبطون عنه، فهو لم يتعلم العربية كما يروى إلا على كبر، وممَّن تتلمذ له في اللغة الفَرَّاء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهاشم بن معاوية وغيرهم كثير من أئمة اللغة والرواية، توفي سنة 189هـ.

[1]– عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق، ص 56.

[2]– أبو طيب اللغوي، **مراتب النحويين**، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003، ص 98.

ثالثا: الطبقة الثالثة

وشيخها الفراء، وأهم علمائها بن حسن الأحمر واللّحياني:

1. الفراء:

هو يحي بن زياد عبد الله، ولد بالكوفة سنة 144هـ، ونشأبها، وأحد يَكْبُّ منذ نشأته على حلقات المحدثين والقُرَّاء أمثال أبي بكر بن عيَّاش وسفيان بن عُيَيْنَة، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام، رحل إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب وحمل عنه ممّا كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم، وتلقن مبادئ الاعتزال، وظل مؤمنا بها حَفِيًا، مما جعل مترجموه يقولون إنه كان متكلما يميل إلى الاعتزال، وآثار اعتزاله واضحة في كتابه معاني القرآن، ولعل صلته بالاعتزال والمعتزلة هي التي دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة والطب والنجوم.

2. الأحمر:

هو "من أعلام الطبقة الثالثة الكوفية، وهو أبو الحسن علي بن المبارك المعروف بالأحمر كان جنديا من رجال النوبة على باب الرشيد، ثم سَمَت نفسه إلى العلم فكان يترصَّد الكسائي عند حضوره للرشيد ويسير في ركابه يستتفيد منه المسائل حتى عدَّ في أصحابه، ناظر سيبويه في مسجد الكسائي عند مقدمة بغداد، ولما أصيب الكسائي بالوَضَح وكره الرشيد ملازمته أولاده طلب منه اختيار نائب عنه فأشار عليه باختيار الأحمر بدلا منه"[1]، ولقد كان أملى الأحمر شواهد نحوية، واجتمع عليه الطلاب، صنف كتاب "التصريف"، مات بطريق الحج سنة 194 هـ.

[1]- عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق، ص74-75.

3. اللِّحياني:

هو "علي بن حازم، لُقِّب باللِّحياني نسبة إلى بني لِحيان بن هُذَيل، وقيل سُمي بذلك لِعظَم لحيته، أخذ عن الكسائي والفرَّاء وأبي الحسن الأحمر، اشتهر بالنوادر وله كتاب بهذا الإسم، من نوادره أنَّه حكى عن بعض العرب أنَّهم يجزمون بلَنْ وينصبون بلَمْ، توفي سنة 220 هـ"[1].

رابعا: الطبقة الرابعة

محمد بن سعدان الضرير، الطوال أبو عبد الله بن أحمد، ويعقوب بن السكيت.

1. ابن سعدان:

هو "أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، نشأ بالكوفة وأخذ عن علمائها، اشتهر بالنحو والقراءات وله كتب فيهما منها "الجامع" و "المجرَّد"، كان يقرأ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه ففسد عليه الأصل والفرع، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة ونظر في الاختلاف، توفي في يوم عيد الأضحى في سنة 231 هـ، في خلافة الواثق بين المعتصم"[2].

2. ابن السكيت:

هو "أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السِّكيت، والسِّكيت لقب أبيه إسحاق وقيل إنه لقبه لأنه كان كثير الصَّمت، كان مؤدِّب ولد الخليفة المتوكِّل، أخذ عن الفرَّاء وابن الأعرابي وغيرهما، وهو لغويٌ أكثر منه نحويا، توفي في سنة 243 هـ في خلافة المتوكِّل"[3].

[1]– عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق، ص75.

[2]– المرجع نفسه، ص80.

[3]– المرجع نفسه، ص75.

3. الطُّوال:

وهو "أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، نشأ في الكوفة، وسمع من الكسائي والفرَّاء والأصمعي وغيرهم، قدم بغداد، ولم يشتهر له تصنيف، توفي في سنة 243 هـ"[1].

خامسا: الطبقة الخامسة

شيخها أبو العبَّاس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب.

1. ثعلب:

هو " أبو العبَّاس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، مولى بني شيبان، ولد ببغداد ونشأ فيها وعاصر هناك فريقا كبيرا من علماء البصرة والكوفة، تلقى عن ابن الأعرابي المتوفى سنة 232 هـ، وابن قادم وغيرهما، تزعَّم ثعلب رياسة النحو للكوفيين وكان إمامهم في زمانه ليس في النحو فقط بل في اللغة أيضا، ويعد آخر الكبار في المدرسة الكوفية، أخذ عنه علي بن سليمان الأخفش الأصغر، حفظ كتب الكسَّائي والفرَّاء، أدب ابن الخليفة المعتز، من مصنفاته النحوية: اختلاف النحويين، ما ينصرف وما لا ينصرف، وله في اللغة: الفصيح، ومن مصنفاته الأدبية: مجالس ثعلب، توفي في بغداد من صدمة دابَّه له في الطريق ولم يسمع وقع حوافرها وراءه لصممه وذلك في سنة 291 هـ"[2].

المطلب الرابع : مصادر مدرسة الكوفة

استطاع الكوفيُّون أن يؤسسوا مدرسة مستقلَّة بذاتهم، ومذهبا خاصًّا بهم، فوضعوا أسسا لقواعد النَّحو العربيّ، وانطلقوا من مصادر جعلوها نصب أعينهم الهدف الذي يرمون إليه، إذ شكَّلوا مدرسة فكرية،

[1]– عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق، ص81.

[2]– المرجع نفسه، ص86.

والفضل يعود إلى انتقال الدِّراسة من البصرة إلى الكوفة مع كوفيِّين نجدهم تتلمذوا على يد نحاة وعلماء بصريين، وأهم المصادر التي أقاموا عليها أصول دراستهم هي كالآتي:

أولا: لغات الأعراب

استشهد الكوفيُّون بلغات سكَّان الأرياف لثقتهم بها، في حين رفض البصريون الاستشهاد بها لضعف فصاحتها، ومن قبائل الأرياف: أهل اليمن الذين لا يوثق بفصاحتهم في رأي البصريين لاختلاطهم بسكَّان الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأنحاء.

فقد أخذوا عن أعراب البوادي الفصحاء الذين نقل عنهم البصريون واحتجوا بكلامهم نحو (قيس، تميم، أسد، هذيل، بعض كنانة، وبعض الطَّائيين)، "ولعلَّ الدَّاعي الذي جعل الكوفيين يأخذون عن اللهجات التي يأباها البصريون أنّهم وثقوا بأولئك، ورأوا أنَّ لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح اغفاله وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع"[1].

ثانيا: الشعر العربي

اعتُبِر الشعر من المصادر الهامة التي لم يستطع الكوفيُّون الاستغناء عنه فلو أمعنا النظر في هذا المصدر نجد الصَّبغة الشِّعرية تحظى أكثر من غيرها بالعناية والرِّعاية فالشِّعر هو العنصر المسيطر على دراسات الكوفيِّين، ولعلَّ ما يفسره ذلك اهتمام كثير من الرُّواة بحفظه ونقله، حيث نجد حمَّاد الراوية يقول:" أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطُّنوج وهي الكراريس ثم دفنها في قصره الأبيض، فلمَّا

[1]– مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، تح:مصطفى البابي الحلبي، ط2، القاهرة، 1998، ص332.

كان المختار ابن أبي عبيدة قيل له إن تحت القصر كنز فاحتفره، فلمَّا فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة"[1].

ثالثا: القراءات

إن الاستشهاد بالقرآن الكريم لا مجال للنقاش فيه، ولا يمكن أن يخضع للنقد والتجريح، فهو محاكاة للسان العرب فاقت لغته سائر أنواع الكلام من حيث السمو البياني والقدرة التبليغية، حتى أصبح المثل الأعلى الذي يفزع إليه الفقهاء ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم ويبني النَّحوي قواعد إعرابه، ويرجع إليه القول في معرفة خطأ القول من صوابه، إلاَّ أن اختلاف القراءات القرآنية جعل بعض النحاة يضعون شروطا كأن تصح نسبتها إلى النَّبي صلَّى الله عليه وسلّم، وأن توافق قواعد اللغة العربية، ومن أمثلة اعتماد الكوفيِّين على القراءات في تعليماتهم وبناء أصولهم وأحكامهم عليها لمَّا غلط البصريون قراءة بن عامر (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ اَلْمُشْرِكِينْ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيَرْدُوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاَء الله مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)[2] بجرِّ شركائهم بالإضافة ونصب أولادهم على المفعوليِّة، فالكوفيون جوزوا الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظرف.

ولا بد من التأكيد على أن الدرس الحديث يدفعنا إلى الإقرار بصحة النظر الكوفي، وصدق نهجه لأن القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات.

المطلب الخامس: منهج مدرسة الكوفة

نشأت المدرسة الكوفية بعد تطوُّر المدرسة البصرية، فقد كانت في القمة لأن أقيستها وعللها اتَّسمت بالنضوج والكمال، وعند نشوء المدرسة الكوفية أصبحت المدرسة البصرية ينبوعا لها، يمدُّها

[1]– عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النَّحوية في مصر والشَّام**، مؤسَّسة الرِّسالة، ط2، 1990، ص199.

[2]– سورة الأنعام، الآية 137.

بالنُّمو، حيث كان البصريون يقبلون على علماء الكوفة يأخذون عنهم العلم والنَّحو وهذا ما جعل الكوفيُّون يتميزون بمنهج خاص مختلف عن المدارس النحوية الأخرى.

وقد كان للكوفيِّين عناية فائقة بالشواهد والنوادر وهذا ما قاله السيِّد عبد الرحمان :" إنَّ الكوفيِّين قبلوا كل ما جاء عن العرب واعتدّوا به وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها ويقيسون عليها، ويستوثقون منها، حتى تلقَّفوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذَّة"[1]. حيث ينقل عن الأندلسي في شرح المفصل قوله :" الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه"[2].

ومن خلال ما سبق نرى أنَّ الكوفة اعتدَّت بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب والفصحاء منهم، وأنَّهم إذا سمعوا لفظًا في الشعر أو كلام نادر جعلوه بابًا، فكانوا أحيانًا يستندون إلى القياس بدون أيّ سماع.

إذًا فالمنهج الكوفي يتلخص فيما يلي:

1. الاستشهاد بلهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بلغتهم على حين رفض البصريين الاستشهاد بها، فقد عاب البصريون على الكوفيين حيث يدلل قول الرِّياشي:" نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السَّواد أصحاب الكواميخ، وأكلة الشواريز"[3].
2. وللحديث عن أهم خصائص الكوفيِّين وعن طريقتهم في وضع النحو، ينبغي لنا أن نتحدث عن أمرين هامين هما السَّماع والقياس.

---

[1]- السيد عبد الرحمان، المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص145-146.

[2]- المرجع نفسه، ص149-150.

[3]- الحسن بن عبد الله السيرافي، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم**، تح: محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، دط، دت، ص99.

أمَّا بالنسبة للسَّماع فالكوفيون لم يكن عندهم قيود للسَّماع كما عند البصريين من تشدد حيث تتعلق بالزمان والمكان والثقة، فهم سمعوا ورووا عن معظم القبائل العربية بادية وحاضرة، وهم بذلك ألغوا قيود السَّماع البصرية.

أمَّا بالنسبة لجانب القياس فالكوفيُّون حين توسَّعوا في السماع كان حتْمًا عليهم التوسُّع في القياس، كانوا يقيسون غلى أقوال العرب حيث قال الكسائي: " إنَّما النحو قياس يتبع وبه كل أمر ينتفع"[1].

المطلب السادس: مصطلحات الكوفيين

خالف الكوفيُّون البصريين في كل ما يتَّصل بالدرس النحوي، فاستعملوا مصطلحات غير التي استعملها البصريون" إلَّا أنَّه نسي الكثير منها مع مرور الوقت، وتسرَّب بعضها الآخر إلى شروح المتأخرين"[2]. ووصفت هذه المصطلحات بعدم الشمول والسعة، والدقة، ذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى أن" المصطلح الواحد عند الكوفيِّين قد يكون لمواد مختلفة، ثم إن مصطلحاتهم ليست شيئا يجهله البصريون، فقد نجد شيئًا منه في استعمال البصريِّين"[3].

ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين أهم المدرستين النحويتين من خلال ما ذكره بعض النحويون واللغويون، نجد عوض القوزي قد تناول الحديث عن المصطلح النحوي بين البلدين حين ذكر جوانب الاختلاف بينهما، ويمثل ذلك في الجدول التالي[4]:

[1]– جمال الدين علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباء النّحاة**، تج: محمد الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، ج2، ط1، 1952، ص267.

[2]– تمام حسان، **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص40.

[3]– ابراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، ط1، عمان، 1987، ص107.

[4]– عوض محمد القوزي، مرجع سابق، ص120.

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
الفعل الدائم أو الحاضر	الفعل المضارع
الفعل الواقع	الفعل المتعدي
الفعل الذي لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول
عطف النسق	الشركة
الترجمة، التكرير	البدل
التفسير	التمييز
النعت	الصفة
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
الصلة والحشو	الزيادة
ما يجري وما لا يجري	المصروف و الممنوع من الصرف
القطع	الحال
المحل عند الفَّراء، وجل الكوفيَّين	الظرف و المفعول فيه
المرافع	الخبر
التشديد	التوكيد
المثال	المبتدأ
لا التبرئة	لا النافية للجنس
لام القسم	لام الابتداء
الأدوات	الحروف

هذا الجدول يبين المصطلحات الكوفية والبصرية ونلاحظ أن المصطلحات مختلفة لكنها متقاربة في المعنى نحو الصفة والنعت، فهما تختلفان في التسمية لكن لديها نفس المعنى.

وفي ختام هذا الفصل يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالي :

- يعتبر النحو من أهم المصطلحات التب فرضت وجودها على مستوى الدرس اللغوي، حيث تعددت تعاريفه ودوافع وضع هذا العلم.
- تضاربت الآراء وتعددت الروايات حول واضع علم النحو، حيث صعبت نسبة هذا العلم إلى شخص معين.
- نشأت مدرسة الكوفة مع جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، حيث استقلت بمذهب خاص عن مثيلتها البصرية، وإن لم تخالفها في الأصول العامة بل خالفتها في الفروع والقياس والعوامل.
- لم تظهر المدرسة الكوفية مرة واحدة، بل بدأت مع أبي جعفر وتطورت مع الكسائي والفراء، ثم اكتملت مع ثعلب إذ حافظ على التدريس بالمذهب ولم يدرس بالمذهب البصري.
- اختلف الكوفيون عن البصريون في المصطلحات، حيث استعملوا مصطلحات غير التي استعملها البصريون.

الفصل الثاني

الكسائي ونظرية العامل

المبحث الأول: نبذة عن الكسائي

المبحث الثاني: نظرية العامل

المبحث الثالث:الخلاف النحوي بين البصرة و الكوفة

المبحث الأول: نبذة عن الكسائي

المطلب الأول: التعريف بالكسائي

هو "أبو الحسن علي بن حمزة شيخ الطبقة الثانية، يعد المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي، نشأ بالكوفة وأخذ النحو والصرف فيها عن الرُّؤاسي والهرَّاء وسنُّه آنذاك كبيرة، توجه إلى البصرة فتلقَّى فيها عن عيسى بن عمر ثم لقي فيها الخليل بن أحمد فأعجب به إعجابا شديدًا وسأله عن مصدر علمه فقال له: بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فذهب إلى البوادي وشافه أعرابها وأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ، وعاد إلى البصرة ووجد الخليل قد توفي، وتصدر مجلسه يونس بن حبيب فأخذ عنه وناظره في مسائل أقرّيونس له يها، ثم آب إلى بلده الكوفة بعد أن أصبح إماما في النحو واللغة والقراءات"[1].

كان الكسائي مقرئا قبل توجهه إلى اللغة والنحو، فقد تتلمذ في القراءة لحمزة، ثم استقل بقراءة خاصة، أصبحت من القراءات المشهورة فكانت للكسائي حلقة يجلس فيها على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره والناس يسمعون ويضبطون عنه.

وفي بغداد حدثت بين الكسائي وغيره من البصريين مناظرات في المسائل اللغوية والنحوية أشهرها التي كانت بينه وبين سيبويه حيث وضعت المسألة الزنبورية أساس الخلاف المدرسي بين البصرة والكوفة، توفي الكسائي سنة 189 هـ.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولا: شيوخه

[1]– عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق، ص68.

تلقى الكسائي العلم على مجموعة كبيرة من شيوخ عصره في النحو واللغة وعلوم القرآن وقراءاته ونذكر منهم[1]:

1. حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل أبو عمارة الزيات الكوفي.
2. الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن الأزدي البصري.
3. سفيان بن عيينة بن أبي عمران الكوفي ثم المكي.
4. أبو عمرو بن العلاء: زبان بن العلاء بن عمار.
5. عيسى بن عمر الثقفي.
6. محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي.
7. معاذ بن مسلم أبو مسلم الهراء.
8. يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم البصري.

ثانيا: تلاميذه

لم يسعد شيخ بكثرة تلاميذه كما سعد الكسائي ونذكر منهم[2]:

1. أحمد بن حسن مقرئ الشام.
2. أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري.
3. خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف أبو محمد الأسدي البزار البغدادي.
4. علي بن حازم أبو الحسن اللحياني.

[1]- عبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، **آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب**، رسالة الماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2010، ص 21-22.

[2]- المرجع نفسه، ص 22-23.

5. علي بن المبارك أبو الحسن الأمر المروزي.
6. الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي.
7. هشام بن معاوية بن أبو عبد الله الضرير الكوفي النحوي.
8. يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفرَّاء.

المطلب الثالث: مؤلفاته

ترك الكسائي وراءه ثروة كبيرة من المؤلفات، في النحو واللغة والقراءات، نذكر منهم[1]:

1. الآثار في القرآن.
2. أجزاء القرآن.
3. القراءات.
4. الحدود في النحو.
5. الحروف.
6. ما تلحن فيه العامة.
7. الهجاء.
8. مختصر في النحو.
9. معاني القرآن.

[1]– عبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، مرجع سابق، ص 26–27.

المطلب الرابع: منهجه

سبق أن الكسائي قد نهل أول ما نهل من المعارف قد كان ذلك على شيوخ البصريين مثل الخليل ويونس وغيرهما، ولما أعجب بالخليل سأله: من أين أخذت علمك؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة.

هذه المقولة حركت نفسه أن يكون على سنة سلفه، وطريقة شيوخه، وأن لا بد من شدِّ الرحال إلى أهلها لمشافهتهم والسماع عنهم، حيث يعد ذلك من أنجح وأنجع وسائل تعلم اللغة، إذ السماع أبو الملكات اللسانية، وحين يتم له ذلك فيكون قد مزج بين التلقي أو الأخذ عن الشيوخ، ومشافهة العرب الخلص، ومما تقدم يظهر لنا أن مذهبه في النحو يقوم على أربعة دعائم هي[1]:

أ) القرآن الكريم وقراءاته حيث يعد المصدر الأول دينًا ولغةً.

ب) الأخذ والتلقي عن العلماء وفي مقدمتهم شيوخ البصريين.

ت) مشافهته الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة والسماع منهم.

ث) اجتهاداته وتأملاته وقد وحدت به إلى آرائه الفردية.

المطلب الخامس: آراء العلماء عنه

بعد أن برع الكسائي في النحو واللغة والقراءات فقد أثنى عليه العلماء في أقوالهم لعلو منزلته في علمه.

قال أبو بكر بن الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في

[1]– عبد الرحمن محمد اسماعيل، **الإمام الكسائي وآرائه في النحو**، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، ع2، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1984–1985، ص430.

مجلس، ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي.

أخبرنا عبد القدوس بن أحمد ومحمد بن عبد الواحد قال: أخبرنا ثعلب قال:<<أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علما الكسائي، وكان يقول: فَلَّما سَمِعْتُ في شيء "فَعَلْتُ" إلاَّ وقد سَمِعْتُ فيه "أَفْعَلْتُ" >>[1].

يقول الإمام الشافعي رحمه الله : من أراد أن يتبحر في النحو، فهو عيال على الكسائي.

[1]– أبو طيب اللغوي، مرجع سابق، ص74.

المبحث الثاني: نظرية العامل

تعد نظرية العامل من الأسس الهامة التي قام عليها النحو العربي وهي نظرية عربية صرف، لأنها وُلدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية، فقد وُلدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين الأول والثاني للهجرة.

وقد فطن إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف، فرأى أن نظرية العامل نظرية انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ أن محوره الذي تدور حوله بحوثه، محور عربي خالص. ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات، وذلك بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحية[1].

وفي أكبر الظن أن الخليل بن أحمد هو الذي أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض وحصَّن به أشعار العرب وهو الذي عمل أول كتاب العين، أول معجم في العربية[2].

المطلب الأول: مفهوم العامل لغة واصطلاحا

أ) لغة:

[1]– وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، دار الكتاب الثقافي، ط2، الأردن، 2014، ص45.

[2]– المرجع نفسه، ص45.

يقول ابن منظور:" عمل، العامل هو الذي يتولَّى أمور الرجل في مَالِه ومِلْكِهِ وعَمَلِهِ، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل، والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عَمِلَ عَمَلًا، وأَعْمَلَهُ غَيْرَهُ واسْتَعْمَلَهُ، واعْتَمَلَ الرَجُلٌ: عَمِل بنفسه"[1].

ذكر ابن فارس أن:" العين واللام والميم أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يُفْعَل، قال الخليل: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، فهو عامل؛ واعْتَمَلَ الرجل إذا عَمِل بنفسه"[2].أي أن العامل اسم فاعل من عَمِلَ يَعْمَل وأنه يُطلق على كل فعل يُفعل.

لم تخرج المعاجم العربية عن توضيح ابن منظور لكلمة العامل ومن ذلك أخذ الاسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة وأسقط على النحو في سبب رفع الكلمة أو نصبها أو جرها وأطلق عليها العامل النحوي.

ب) اصطلاحا:

عرفه الجرجاني بقوله:" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[3].

نستنتج من هذا التعريف أن العامل هو العنصر المتحكم في حركات أواخر الكلم، وهو الموجب فيما يُحْدِثُ الإعراب.

عرفه أيضا ابن جني بقوله:" وانما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل أو وقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، ومحصول الحديث فالعمل

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، م9، مادة (عَمِلَ).
[2]– ابن فارس معجم مقاييس اللغة، ج4، ص145.
[3]– الشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص150.

من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ باللفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ"[1].

نستنتج من هذا التعريف أن ابن جني ذكر في بداية قوله قول النحويين في العامل وأنواعه ثم ذكر رأيه في العامل وأنه يعود للمتكلم وليس للعامل نفسه هو المسبب للوجه الإعرابي.

المطلب الثاني: أنواع العوامل

يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه العوامل المئة:" العوامل في النحو مئة عامل، وهي تنقسم قسمين: لفظية ومعنوية واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، والسماعية تنقسم إلى أحد وتسعون عاملا والقياسية سبعة عوامل، أما المعنوية منها: عددان"[2].

فالعوامل اللفظية السماعية هي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، والعوامل اللفظية القياسية هي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها، وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي، وأما العوامل المعنوية فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

هذه الأصناف الثلاثة تتلخص في ما يلي[3]:

أولا: العوامل اللفظية السماعية: وهي واحد وتسعون عاملا، تحت ثلاثة عشر نوعا:

[1]- ابن جني، مرجع سابق، ج1، ص109-110.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، **العوامل المئة**، دار المنهاج، ط1، لبنان، بيروت، 2009، ص40.

[3]- وليد عاطف الأنصاري، مرجع سابق، ص 54-55.

- **النوع الأول:** حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفا: من، إلى، في، اللام، ربَّ، على، عن، الكاف، مذ ومنذ، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، خلا، عدا.
- **النوع الثاني:** الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ.
- **النوع الثالث:** حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا، ما، المشبهان بليس.
- **النوع الرابع:** حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي: الواو بمعنى مع، إلا: للاستثناء، ياء: في النداء، أي: في النداء، هيا: في النداء، أيا: في النداء، الهمزة: في النداء.
- **النوع الخامس:** حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن، لن، كي، إذن.
- **النوع السادس:** حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن، لم، لما، لام الأمر، لا: الناهية.
- **النوع السابع:** أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: من، أي، ما، متى، مهما، أينما، أنى، حيثما، إذما.
- **النوع الثامن:** أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، كم، كأين، كذا.
- **النوع التاسع:** كلمات تسمى أسماء الأفعال: بعضها يرفع، وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات، والناصبة منها ست كلمات: رويد، بله، هاء، دونك، عليك، حيهل، والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات، شتان، سرعان.
- **النوع العاشر:** الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ثلاثة عشر فعلا: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، مادام، ليس.

- **النوع الحادي عشر**: أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا، وهي أربعة أفعال: عسى، كاد، كرب، أوشك.
- **النوع الثاني عشر**: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم، بئس، ساء، حبذا.
- **النوع الثالث عشر**:أفعال الشك واليقين. وتسمى أفعال القلوب. وهي علمت، رأيت، وجدت "وهذه الثلاثة لليقين" وظننت، حسبت، خلت "للشك" وزعمت "متوسطة بين الستة" فهذه سبعة.

ثانيا: العوامل اللفظية القياسية: وهي سبعة : الأول: الفعل على الإطلاق، الثاني: اسم الفاعل، الثالث: اسم المفعول، الرابع: الصفة المشبهة، الخامس: المصدر، السادس: الاسم المضاف، السابع: الاسم التام مثل (راقود خلاً).

ثالثا: العوامل المعنوية: وهي أمران: الأول: العامل في المبتدأ والخبر، الثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع.

وختم الجرجاني هذه العوامل بقوله:" فهذه مئة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها "[1].

المطلب الثالث: آراء النحاة في العامل

وقد اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب[2]:

[1]– عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص65.

[2]– مجدي وهبة، **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ص26.

1. ذهب أكثر النحويون إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمات نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. فإذا قلت مثلا: ذَهَبَ زَيْدٌ، فإن ذَهَبَ نفسها هي التي احدثت الرفع في زيد وهي التي احتلت العلامة الاعرابية فيها وهي الضمة.
2. ذهب أبو الفتح عثمان بن حني إلى أن العوامل هو المتكلم فقال إذا ضَرَبَ سَعِيدُ جَعْفَرَا فإن ضَرَبَ لم تفعل في الحقيقة شيء وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.
3. ذهب ابن مضاء القرطبي إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب هو المتكلم نفسه وقيل أن يدلي برأيه هذا ذكر ما يراه سيبويه في حركات الإعراب وهو أن هذه الحركات ناجمة عن العوامل.

المطلب الرابع: نظرية العامل بين الرفض والقبول

إن النحاة الأوائل اهتدوا إلى نظرية العامل وأثبتوا وجود العامل في النحو العربي فبعد اكتشاف الخليل وسيبويه للعامل وتأسيس سيبويه لنظرية العامل جاء من النحاة من بعدهم من قال بنظرية العامل وعمل على اثبات ذلك بالاحتجاج القوي والقياس الدقيق متأثرا في ذلك بالمنطق في تعليل المسائل النحوية وهناك العديد من النحاة أكدوا وجود العامل واكملوا ما جاء به الخليل وسيبويه ونذكر منهم:

1. **ابن السراج:** من نحاة البصرة الذين قالوا بوجود العامل في النحو العربي والذي أكد على ذلك من خلال آرائه المتعددة في العوامل منها قوله :"إن العامل من الحروف يجب أن يكون يختص

بدخوله عليه من أجل عمله فيه..."[1]، أي أن الحروف العاملة يجب أن تكون مختصة حيث هناك حروف مختصة بالحروف وحروف مختصة بالأسماء وأكد على قوة الفعل في العمل قال :"واعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حدوث عنه مثل: قَامَ زَيْدٌ وضَرَبَ عمرو..."[2]، أما الاسم عند ابن سراج فعمله ضعيف بحيث لا يعمل إلا في الاسم، يقول واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف.

2. **الزجاجي:** اهتم بالتعليل سواءًا في المسائل النظرية أو العملية أما قوله بوجود العامل في النحو العربي فنستدل عليه من خلال آرائه التي ضمنها كتابة "الإيضاح في علل النحو" وبعد أن تكلم عن الفعل والاسم والحرف وعن أيهم أسبق في المرتبة والقدم عند البصريين والكوفيين قال :" سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم لقد اجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل ما فعله وكما أن المحدث سابق لحدوثه وأنتم جميعا مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال..."[3].

ورغم أن الكثير من النحاة اعتبر نظرية العامل الدعامة الأساسية التي قام عليها النحو العربي إلا أنه ظهر من النحاة من رفض نظرية العامل وخرج عليها واعتبر أنه لا أساس لوجود العامل في النحو العربي وهذا الرأي مثله جماعة من النحاة منهم:

1. **قطرب:** هو من تلاميذ سيبويه ثار على آرائه وأفكاره خاصة فيما يتعلق بمسألة العامل إذ يرى أنه لا قيمة للعمل الاعرابي يقول:" إنما اعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه

[1]– أبو بكر بن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحميد القتلي، مؤسسة الرسائل، د ط، سوريا، ص52.

[2]– المصدر نفسه، ص54.

[3]– أو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979، ص81.

السكون للوقف و الوصل وكانوا يبطؤون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام"[1].

2. ابن مضاء القرطبي: أقام ابن مضاء ثورة على نظرية العامل تحت شعار نبذ التقليد واطلاق الحرية للفكر وتلخيص النحو من تكلف التقديرات والتأويلات التي ألصقها النحاة، وأراد من خلالها هدم النظرية هدماً كليًّا من خلال كتابة الرد على النحاة، ومن المسائل التي خالف فيها النحاة واعترض فيها على العامل :

- الحذف والتقدير.
- الاعتراض على تقدير الضمائر في الصفات.
- الاعتراض على تقدير متعلق الجار والمجرور.
- إلغاء تقدير الضمائر في الأفعال.
- واو المعية وفاء السببية.

المطلب الخامس : قوانين العاملية

ذكر النحاة العديد من قوانين العاملية ونذكر أهمها:

1- أن العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله كالسؤال عن اسم الفاعل لماذا عمل؟ وكالسؤال عن إنَّ وأخواتها لماذا عملت؟ وأكثر النحاة على أن أصل العمل في العوامل اللفظية هو للفعل لما فيه من حدث.

[1]- أبو القاسم الزجاجي،مصدر سابق، ص 70-71.

2- يضعف العامل إن كان فرعا في العمل، وقد أشار سيبويه إلى ضعف العامل من خلال حديثه عن إنَّ قال : " لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله، على حد قولك : أن عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل، كذلك لم يَجُزْ فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك ما"[1]، فالعامل الفرع أقل تصرفا ويعمل بقيود وشروط .

3- يعمل من الأسماء ما يشبه الأفعال وهي تنزل منزلة الفعل في العمل (المشتقات) لتضمنها الحدث، أما الأسماء الجامدة كأسماء الإشارة والموصولة والأعلام والضمائر فهي لا تعمل لخلوها من الحدث.

4- عوامل الأسماء هي الأصل، وعوامل الأفعال هي الفروع، وعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن الأصول : الحمل على الأكثر، لذا فإن ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل الأسماء أولى، ولهذا تقوى قول البصريين القائلين: " بأن حتى ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، لأن حتى من عوامل الأسماء ، وأنْ من عوامل الأفعال"[2].

5- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، إلا في باب التنازع وقد اختلف النحاة في العامل وفي المعمول، "ولهذا رُدَ قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معا، عاملان في الخبر، ورُدَّ قول من قال : إن المتبوع وعامله معا عاملان في التابع، ورُدَّ قول من قال، إن الفعل والفاعل معا عاملان في المعمول، ولهذا الأمر أيضا نقد النحاة رأي الفراء القائل بأن نحو : قام وقعد زيد إن العامل في زيدهما الفعلان جميعا"[3].

---

[1]- سيبويه، **الكتاب .تح: عبد السلام محمد هارون**، دار صادر، ج1، ط1، بيروت، لبنان، ص59-60.

[2]- جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت، لبنان، ص402.

[3]- عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، ج2، ط3، مصر، 1974، ص203.

6- قد يكون للعامل أكثر من معمول، سواء أكان العامل أصليا أم فرعيا مثال الأصلي، الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل كقولنا : أعملت زيداً المسألة سهلة، ومثال الفرعي ما ورد من إعمال أفعل التفضيل في حالين، قد توسط بينهما كقولهم: هذا بسراً اطيب منه رطبًا.

7- مرتبة العامل قبل المعمول، فالفعل مثلا قبل الفاعل والمفعول، وكان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها قبل معموليها، ونواصب المضارع وجوازمه قبل المضارع نفسه، و"لأجل مراعاة الرتبة أيضا رُدَّ على الكوفيين الذاهبين إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، إذ لوكان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر، لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية، فكان لا يمتنع : في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه"[1].

8- لا يجوز تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عن العمل، ومن أمثلة ذلك أن البصريين منعوا حذف الهاء الواقعة مفعولا به من الفعل الثاني "ضربته" في نحو قولنا : ضربني وضربته زيد قالوا : لأننا لو حذفناه لتسلط الفعل "ضرب" الثاني للعمل في زيد ثم قطعنا عمله حين رفعنا "زيد" بالفعل الأول وهو "ضربني".

9- إذا اجتمع عاملان أحدهما لفظي والأخر معنوي، فالعامل اللفظي -وإن ضعف- هو الذي يعمل، وهو أقوى من العامل المعنوي، ومن مظاهر هذا الأصل : "أنهم اختاروا زيدًا ضربت على : زيدٌ ضربت لأن زيدًا منصوب بفعل مقدر، والمقدر كالملفوظ وزيد مرفوع بالابتداء المعنوي"[2].

10-إذا اجتمع عاملان لفظيان أحدهما قوي والآخر ضعيف، فالذي يعمل هو الأقرب مثل : ليس زيد بقائم، وما جاءني من رجلٍ.

المطلب السادس : رأي الكسائي في العوامل

[1]- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار مصر للطباعة، ج1، ط20، 1980، ص240.

[2]- جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ص538.

لقد ظهر لإمام المدرسة الكوفية الكسائي ثلاثة آراء هي:

- **الرأي الأول:** أن الناصب للمستثنى هو(أن) مقدرة بعد " إلاَّ".
- **الرأي الثاني:** أن الناصب للمستثنى هو المخالفة.
- **الرأي الثالث:** أن الناصب للمستثنى هو التشبه بالمفعول كالتمييز.

أولا: الرأي الأول: أن الناصب للمستثنى هو(أن) مقدرة بعد" إلا":

يقول الرضي مصرحا بهذا الرأي وقال "الكسائي": هو منصوب، إذا انتصب ب"أن" مقدرة بعد" إلاَّ" محذوفة الخبر، فتقدير "قام القوم إلا زيدا": قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم، اعتمد فيه " الكسائي" على التأويل وهو الرّد على الأصل فقوله: قام القوم إلاَّ زيدًا أصله قام القوم إلاَّ أن زيدًا لم يقم.

ورد هذا الرأي من أوجه:

- الأول: أن الإضمار على خلاف الأصل.
- الثاني: أن الحروف لا يظهر فيها على الإطلاق.
- الثالث: أن (أن) حرف، والحرف لا يحذف ويبقى عملها، وإعمالها كان بسبب مشابها للفعل، فزادها ذلك ضعفا، فلا تقوم على العمل محذوفه.
- الرابع: أن حذف خبر أن لا نظير له في كلام العرب، ومع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبدا منصوبا، وقد جاء على خلاف ذلك.

ثانيا: الرأي الثاني: أن الناصب للمستثنى هو المخالفة للأول:

يقول ابن عصفور– رحمه الله– مصرحا بهذا الراي ل" الكسائي"، ومنهم من " ذهب إلى أنه من صبَّ لمخالفته للأول، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، أن ما بعد إلاَّ منفي عنه

القيام، وما قبلها موجب له القيام، وهو مذهب الكسائي، اعتمد فيه الكسائي على أن النصب يأتي للمخالفة، وهو أصل عند الكوفيين"[1].

ثالثا: الرأي الثالث: أن الناصب للمستثنى هو التشبيه بالمفعول كالتمييز

يقول الرماني– رحمه الله– مصرحا بهذا الرأي ل" الكسائي" وحكى عنه أيضا أنه قال: انتصب المستثنى لأنه شبه بالمفعول.

اعتمد فيه " دليل نحوي هو القياس، فهو يشبه بالمفعول وكلاهما فضلة، وهذا يعني أن المستثنى ينصب بخروجه من الوصف بمعنى أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة من حيث لم يكن ركنا من أركانها جل فضلة، مطلوبة هنا "[2].

وقيل :" أن قول الكسائي " هذا قريب من قول البصريين لأنه عامل ها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم"[3].

نسب للكسائي أن المستثنى منصوب ب "أن" المقدرة بعد "إلا" محذوفة الخبر قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم.

ونسب له أن العامل فيه عامل معنوي وهو المخالفة وهذا العامل هو نفسه مصطلح الخلاف أو الصرف أو الخروج الذي يستعمله الكوفيون كثيرا في تسويغ الحركة الإعرابية.

[1]– ابن هشام الأنصاري، **شرح جمل الزجاجي**، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1986، ص226.

[2]– أبو الحيان الأندلسي، **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، نيوهافت بأمريكا، 1947، ص257.

[3]– أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح:حسن حمد، دار الكتب العلمية، ج1، ط2، لبنان، 2007، ص247.

المبحث الثالث: الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة

تنقل الروايات لنا أن أول بذور الخلاف كان بين سيبويه والأخفش الأوسط، وكان تلميذا لسيبويه، حينما عارض شيخه سيبويه الذي كان يدقق ويضع الأسس الصحيحة التي ينبني عليها الكلام العربي، فأنكر عليه الأخفش الأوسط تشدده هذا. ومن هنا بدأت ملامح ظهور مذهب نحوي شديد متمثل في النحو الكوفي، وتجلى ذلك بوضوح أكبر مع مجيء الكسائي والفراء وغيرهما، وعدّ البعض أن منشأ الخلاف كان بين سيبويه والكسائي فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، ولقد أدى هذا الخلاف إلى القاء القدماء لبعض الكتب سجل فيها قضية الخلاف من بينها: اختلاف النحويين لثعلب، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، وإتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي وغير ذلك من المؤلفات.

المطلب الأول: أسباب الخلاف النحوي

ومن أهم أسباب الخلاف نذكر ما يلي:

أولا: المادة العلمية

حيث يعتبر الدكتور طلال علامة أن منشأ الخلاف بين المدرستين: "في الأخذ عن الأعراب"[1]، حيث اعتمدت كل مدرسة منهجا مخالفا للأخرى في الأخذ عن المادة، فتقيدت البصرة بجملة من القواعد والضوابط أساسها الصحة والتقاء والسلامة في المصدر إذ كانوا يأخذون عن العرب الأقحاح، أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التحري والتنقيب حتى قيل أنهم أفسدوا النحو لأخذهم عمن فسدت لغتهم.

[1]– محمد الشاطر أحمد، **الموجز في نشأة النحو**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983، ص25.

ثانيا: سلامة المأخوذ عنه والتأكد من الثقافات في صحة المروي

كان " البصريون يتحرون في الأخذ عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقافات الذين سمعوا اللغة عن الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المروريات عن قائليها، أما الكوفيين فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة راويه وسلامة قائله "[1]. فالبصريون لا يأخذون إلا عمن سمع اللغة من الفصحاء عكس الكوفيين الذين كانوا يتساهلون في التحري عن الراوي.

ثالثا: القياس

لقد كان الكوفيون يقيسون على القليل النادر، فكانوا عند سماعهم بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا على عكس حين كان البصريون يقيسون على النتائج الأقحاح والقبائل الفصيحة وهذا ما اتفق عليه المحدثون في قولهم:" على أنَّ مذهب البصريين أساسه القياس ومذهب الكوفيين أساسه السماع، وأن الكوفيين والبصريين جميعا يقيسون، غير أن الكوفيين أوسع قياسا "[2] ، حيث كان البصريون متأثرون بالمنطق وعلم الكلام هذا ما جعلهم يميلون إلى التأويلات البعيدة، أما الكوفيون فكانوا يعتمدون على الرواية.

رابعا: التنافس العلمي وإثبات الذات

فقد كانت كل من المدرستين تسعى لإثبات ذاتها ووجودها، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يزداد بينهم، وقد دونت الكثير من المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه وبين الكسائي والأصمعي، وبين المبرد وثعلب.

[1]– محمد الشاطر أحمد، مرجع سابق، ص27.

[2]– رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، **تاريخ العربية**، د ط، د ت، ص14.

المطلب الثاني: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين

أولا: العامل في المبتدأ أو الخبر

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو :"زيد أخوك"، "وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ أو المبتدأ يرتفع بالابتداء[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :"إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت"زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عَمَلَ كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل منهما عاملا و معمولا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى:(أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ اَلْأَسْمَاءُ الحسنى)[2] فنصب "أيًّاما" ب "تدعوا" وجَزَمَ "تَدْعُوا" ب "أيًّامَا"، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا"[3].

[1]– عبده الراجحي، مرجع سابق، ص111.

[2]– سورة الإسراء، الآية 110.

[3]– أبو البركات الأنباري، مصدر سابق، ص49–50.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسِّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارت ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء"[1].

في هذه المسألة الرأي الأقرب إلى الصواب هو رأي الكوفيين لأن حقًا المبتدأ يحتاج لخبر والخبر كذلك يحتاج إلى مبتدأ فمثلا نقول: زيدٌ قائمٌ، فهذا المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ فهما يترافعان إذن.

ثانيا: عامل النَّصب في المفعول

ذهب الكوفيون إلى أن" العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو: " ضربَ زيدٌ عمرًا"، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: "ظننتُ زيدًا قائمًا" تنصب "زيدًا" بالتاء و"قائمًا" بالظنِّ"، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية "[2].

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا :" إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا، إلا أنَّ الفعل والفاعل بمزلة الشيء الواحد "[3].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في

[1]– أبو البركات الأنباري، مصدر سابق، ص50.
[2]– عبده الراجحي، مرجع سابق، ص120.
[3]– أبو البركات الأنباري، مصدر سابق، ص82.

الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل وإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[1].

في هذه المسألة رأي البصريين أقرب إلى الصواب، لأن الفعل هو الذي يؤثر في الأسماء وليس الأسماء هي التي تؤثر في بعضها لأن الأصل في الأسماء أنْ لا تعمل كما قال البصريين.

ثالثا : الاختلاف في الأصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ –وهو العلامة– وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ –وهو العُلُوُّ–.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "وإنما قلنا إنه مشتق من "الوَسْمِ" لأن الوَسْمَ في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى، وعلامة له يعرف به، ألا ترى إنك إذا قلت "زيدٌ" أو "عمرو" دلَّ على المسمَّى، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من "الوَسْمِ"[2].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :"إنما قلنا إنه مشتق من "السُّمُوُّ" لأن "السُّمُوَّ" في اللغة هو العُلُوُّ، يقال: " سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا"، إذا علا، ومنه سُمِّيت السماء سَمَاءً لعلوِّها، والاسم يعلو على المسمَّى، ويدل على ما تحته من المعنى"[3].

ما يلاحظ في هذه المسألة هو أن رأي البصريين هو الأقرب إلى الصواب لا رأي الكوفيين لأن "السمو" هي الأقرب إلى كلمة "اسم".

[1]– أبو البركات الأنباري، مصدر سابق، ص83–84.
[2]– مصدر نفسه، ص17.
[3]– مصدر نفسه، ص17.

رابعا: رافع الخبر بعد "إنَّ" المؤكدة واخواتها

ذهب إلى أن "إن" واخواتها لا ترفع الخبر، نحو:" إن زيدًا قائم " وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :" أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضْعَفُ منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرْيًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول، لأنا لو أعلمناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز"[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويَتْ مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفصًا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه :

- الأول : أنها على وزن الفعل.
- الثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
- الثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.
- الرابع : أنها تدخلها نون الوقاية، نحو : "إنَّنِي" ، و"كأنَّني" كما تدخل على الفعل، نحو : "أَعْطَانِي" و"أَكْرَمَنِي" وما أشبه ذلك.
- الخامس : أن فيها معنى الفعل : فمعنى "إنَّ" و"أنَّ" : حَقَّقت، ومعنى "كَأَنَّ": شَبَّهت، ومعنى "لَكِنَّ":استدركتُ؛ فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، و الفعل يكون

[1]– أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ص167.

له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؟ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول، إلاَّ أن المنصوب ها هنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع"[1].

الرأي الأقرب إلى الصواب هو رأي البصريين لأن هذه الحروف مشابهة للأفعال إلى حد كبير في اللفظ، كما أنه على وزن الفعل وهي مبنية على الفتح مثل (الفعل الماضي)، كما أنها تقتضي اسما مثل الفعل، وبالتالي فهي التي ترفع الخبر.

[1]- أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ص168-169.

وفي ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه النقاط الآتية:

- النحو في بدايته لم يكن علما قائما، بذاته ولم يعرف بمنهج معين، وجيء به لاستقراء كلام العرب، وهو علم يميز بين "الإعراب" و يعنى به تغير أواخر الكلم في تركيب ما، وبين "الصرف" ويعنى به بنية الكلمة.
- تعددت الدوافع في وضع علم النحو، من دافع ديني وقومي واجتماعي إلى غير ذلك، وكان أبرزها الدافع الديني بغية صون هذا العلم والمحافظة عليه من اللَّلحن.
- صعبت نسبة هذا العلم إلى شخص فتعددت الروايات حول وضعه، ومن خلال تلك الآراء هناك من الروايات من جعل ثلاثة يشتركون في وضع هذا العلم وهم: ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمان بن هرمز، فهم بدورهم وضعوا للنحو أبوابا وأصلوا به أصولا.
- أهل الكوفة أهل قرآن وفقه وحديث ورواية، حتى وإن توجهوا في دراسة اللغة، إلا أن طابعهم الأدبي غلب الطابع اللغوي، ومن ثمة كانت الكوفة أوفر حظا في الرواية والشعر، وكانت البصرة أوفر حظا في اللغة.
- استقلت المدرسة الكوفية بمذهب خاص عن مثيلتها البصرية، وإن لم تخالفها في الأصول العامة للنحو، بل خالفتها في الفروع والقياس والعوامل.
- تشكلت في المدرسة الكوفية خمس طبقات من النحويين.
- الكوفة لم تعتمد على الأفصح لأنها كانت تأخذ من كل اللغات عكس البصرة.
- الكوفة تحتج بالقراءات متواترها وشاذها عكس البصرة فهي لا تعتمد غلى الشاذ.

- كان لكل مدرسة مصطلحات نحوية خاصة بها.
- درس الكسائي على يد كبار العلماء يتودد إلى مجالسهم بعد أن برز في النحو واللغة و القراءات حضر درسه تلاميذ أصبحوا فيما بعد علماء مشهورين.
- بعد أن برع الكسائي في النحو واللغة والقراءات ألف العديد من المؤلفات وأثنى عليه العلماء في أقوالهم لعلو منزلته في علمه.
- اتخذ الكسائي القراءات مصدرا مهما في مسلكه للمدرسة الكوفية في النحو واللغة وفي منهجه وقياسه و خلافاته مع البصريين.
- تعد نظرية العامل من الأسس الهامة التي قام عليها النحو العربي، فهي نظرية عربية صرف لم تتأثر بمؤثرات أجنبية.
- رغم اختلاف النحاة في تعريف العامل إلا أنهم اتفقوا على أن العامل هو سبب حدوث الاعراب، وقد قسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية وقسمها عبد القاهر الجرجاني إلى مئة عامل.
- اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب: ذهب البعض إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، وذهب ابن حني إلى أن العامل هو المتكلم، أما ابن مضاء القرطبي ذهب إلى أن العامل هو المتكلم نفسه.
- هناك من النحاة أكدوا وجود العامل وأكملوا ما جاء به الخليل وسيبويه منهم ابن سراج والزجاجي وهناك بعضهم رفضوا نظرية العامل واعتبروا أن العامل لا أساس لوجوده في النحو العربي منهم قطرب وابن مضاء القرطبي.
- توزعت قوانين العملية على المباحث النحوية المختلفة، وشرح النحاة بها قواعدهم و ضوابطهم.

- تضاربت الآراء في تحديد بدء الخلاف النحوي ونشأته، فهناك أسباب عديدة نشأ عنها الخلاف بين البصريين و الكوفيين.
- كثرت مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ومن أشهرها: العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في المفعول به... .

هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : المعاجم

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، م5، ط4، بيروت، لبنان، مادة (دَرَسَ) .
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، م5، د ط، د ت، بيروت، لبنان، مادة(نَحَى ونَحَا).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، م4، ط1، بيروت، 2003، مادة (نَحَا).
- شهاب الدين الحموي، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، م 1، ط 1، بيروت،1990.
- مجدي وهبة، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، مصر، 2004.

ثالثا : المصادر والمراجع

- ابراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، عمان، 2004.
- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ط4، د ت، مصر.
- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: أبو فهد محمود محمد شاكر، دار مدني، د ط، جدة، 1980.

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار مصر للطباعة، ج1، ط20، مصر، 1980.
- ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1986.
- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح، حسن محمد، دار الكتب العلمية، ج1، ط2، لبنان، 2007.
- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979.
- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحميد القتلي، مؤسسة الرسائل، د ط، سوريا.
- أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، نيوهافت بأمريكا، 1947.
- أبو طيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003.
- أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتب العربي، ط 10، د ت، بيروت.
- الحسين بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، تح: محمد ابراهيم الينا، دار الاعتصام، دط، دت.
- السيد عبد الرحمان، المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1978.

- الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، د ت، القاهرة.
- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت، لبنان.
- جمال الدين علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، ج2، ط1، 1952.
- خضر موسى محمد، النحو والنحاة، عالم الكتب بيروت، ط 1، 2003.
- رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، تاريخ العربية، د ط، د ت.
- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار صادر، ج1، ط1، بيروت، لبنان.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ج 1، ط 6، القاهرة، 1989.
- ظبية سعيد السليطي، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2002.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ج2، ط3، مصر، 1974.
- عبد العال سالم مكرم، المدرسة البصرية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1978.
- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة، دار المنهاج، ط1، لبنان، بيروت، 2009.
- عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشواق، ط 1، رياض، السعودية، 1992.
- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، د ط، بيروت، 1980.

- علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
- علي بن محمد الشريف الجرجائي، التعريفات، مكتبة بيروت، د ط، لبنان، 1985.
- عمر أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة ، ط 3، 1978.
- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- محمد الشاطر أحمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983.
- محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، تح: مصطفى الشومي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1985.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، تح: مصطفى البابي الحلبي، ط2، القاهرة، 1998.
- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، ط2، الأردن، 2014.

رابعا : الرسائل والمجلات

- عبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب، رسالة الماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2010.
- عبد الرحمن محمد اسماعيل، الإمام الكسائي وآرائه في النحو، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، ع2، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1984-1985.

خامسا : المواقع الإلكترونية

- فوزي فهيم حسين، المدرسة النحوية العربية القديمة، http://www.diwanalarab.com ، الأحد 5 ديسمبر 2010، تاريخ الزيارة: 20-01-2022، الساعة 21:29.

فهرس المحتويات

الإهداء III

الشكر والتقدير IV

مقدمة ..... ج-Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول :النحو العربي ومدرسة الكوفة 4

المبحث الأول : مفاهيم نظرية 5

المطلب الأول : مفهوم المدرسة لغة واصطلاحا 5

المطلب الثاني : مفهوم المدرسة النحوية 6

المطلب الثالث : مفهوم النحو 7

المطلب الرابع: نشأة النحو 8

المطلب الخامس: دوافع نشأة النحو 10

المطلب السادس: واضع علم النحو 12

المبحث الثاني: المدرسة الكوفية النحوية 13

المطلب الأول: مفهوم الكوفة 13

المطلب الثاني: مدرسة الكوفة 13

المطلب الثالث: طبقات مدرسة الكوفة 14

المطلب الرابع : مصادر مدرسة الكوفة 20

المطلب الخامس: منهج مدرسة الكوفة 22

المطلب السادس: مصطلحات الكوفيين 24

الفصل الثاني: الكسائي ونظرية العامل 28

المبحث الأول: نبذة عن الكسائي 29
المطلب الأول: التعريف بالكسائي 29
المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه 29
أولا: شيوخه 29
ثانيا: تلاميذه 30
المطلب الثالث: مؤلفاته 31
المطلب الرابع: منهجه 32
المطلب الخامس: آراء العلماء عنه 32
المبحث الثاني: نظرية العامل 34
المطلب الأول: مفهوم العامل لغة واصطلاحا 34
المطلب الثاني: أنواع العوامل 36
المطلب الثالث: آراء النحاة في العامل 38
المطلب الرابع: نظرية العامل بين الرفض والقبول 39
المطلب الخامس : قوانين العاملية 41
المطلب السادس : رأي الكسائي في العوامل 44
المبحث الثالث: الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة 46
المطلب الأول: أسباب الخلاف النحوي 46
المطلب الثاني: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين 48
أولا: العامل في المبتدأ أو الخبر 48
ثانيا: عامل النَّصب في المفعول 49
ثالثا : الاختلاف في الأصل اشتقاق الاسم 50
رابعا: رافع الخبر بعد "إنَّ" المؤكدة واخواتها 51

خاتمة ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر والمراجع **52**

فهرس المحتويات **52**